



قرارات

الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي

القاهرة - جمهورية مصر العربية

(13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026)

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الأول :

- قرار بشأن تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي حول " النمو الاقتصادي المستدام : نحو تنمية اجتماعية شاملة وعادلة في الدول العربية "

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026) ،

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي حول " النمو الاقتصادي المستدام : نحو تنمية اجتماعية شاملة وعادلة في الدول العربية " (القسم الأول من البند الأول) ،

وبعد الاستماع إلى كلمات أصحاب المعالي السادة الوزراء والسيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود حول هذا الموضوع ،

يقرر :

أولاً : تقديم الشكر لسعادة الأستاذ / فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، على تقريره للدورة الثانية والخمسين والمعنون "النمو الاقتصادي المستدام: نحو تنمية اجتماعية شاملة وعادلة في الدول العربية"، وما تضمنه من تحليل للتحديات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدول العربية، وما قدمه من رؤية متكاملة لتعزيز الترابط بين النمو الاقتصادي المستدام، والعمل اللائق، والعدالة الاجتماعية.

ثانياً : دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية وفي إطار التوافق والحوار الاجتماعي البناء لتبني رؤية تنموية متوازنة تضع الإنسان محورا، والعمل على تكييفها مع الأولويات والخصوصيات الوطنية والمشاركة في تنفيذ هذه الرؤية بما يدعم الانتقال نحو نموذج تنموي عربي أكثر توازناً وشمولاً واستدامة ، وذلك من خلال :

1- في مجال السياسات الاقتصادية

أ- تنويع الهيكل الاقتصادي ودعم القطاع الخاص وذلك عبر:

- تقليل الاعتماد على القطاعات الريعية ودعم الانتقال إلى اقتصادات أكثر إنتاجية وتنوعاً، وقائمة على المبادرة والابتكار.
- توسيع مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية والتشغيل، وتحسين وتسهيل بيئة الأعمال، وتعزيز الشمول المالي ليشمل الفئات المهمشة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب- سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة للتشغيل والشمول المالي وذلك من خلال:

- توجيه السياسات المالية والنقدية نحو دعم النمو المولد لفرص العمل
- إعادة هيكلة الإنفاق العام ليكون أكثر كفاءة وتحفيزاً للنمو مع توجيهه نحو الاستثمار في البنية التحتية والصحة والتعليم.
- المحافظة على استدامة النمو عبر التوزيع العادل للإيرادات المحلية وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين تصاعدية الضرائب، مع الحفاظ على الاستقرار المالي، وحسن إدارة الدين العام والسيطرة على التضخم.

ج: تعزيز الإنتاجية والتنافسية الصناعية والتكنولوجية

- الارتقاء بسلاسل القيمة، وتنمية القطاعات ذات القيمة المضافة العالية
- توفير حوافز استثمارية موجهة، ودعم نقل التكنولوجيا والابتكار، وتطوير بيئة داعمة.
- الاستثمار في البنية التحتية الذكية " الطاقة الحديثة، شبكات النقل، الاتصالات".
- توسيع مجالات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، وتيسير التجارة والاستثمار في سلاسل القيمة، بما يعظم الاستفادة من الإمكانيات والموارد والفرص المتاحة في الاقتصادات العربية.

د: تطوير الاقتصاد الرقمي وإدماج الذكاء الاصطناعي

- اعتماد استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي توازن بين الابتكار ورفع الإنتاجية.

- تيسير المدفوعات الرقمية والتجارة الإلكترونية، وتبسيط الأطر التنظيمية الداعمة.
- الاستثمار في التقنيات الناشئة " الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، " لدعم التحول الرقمي ورفع الإنتاجية، مع التركيز على تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من هذا التحول.
- تقليص الفجوات الرقمية الجغرافية والاجتماعية، وتوسيع فرص الوصول العادل إلى التكنولوجيا والخدمات الرقمية.
- توسيع الشراكات مع القطاع الخاص والشركات التقنية العربية والإقليمية والعالمية، بما يساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتوفير فرص العمل للشباب، والحد من هجرة الكفاءات.

هـ: دعم القطاعات الواعدة وتعزيز الوظائف الخضراء:

- توجيه الدعم والتسهيلات والاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية المستقبلية ذات الميزة النسبية أو إمكانات النمو المرتفعة، بما في ذلك الصناعات الإبداعية، والسياحة المستدامة، والخدمات الصحية والتعليمية المبتكرة، مع إيلاء أولوية خاصة للقطاعات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.
- إدماج اعتبارات الاستدامة البيئية في السياسات التنموية والاقتصادية، بما يعزز قدرة الاقتصادات وأسواق العمل على مواجهة آثار التغير المناخي.
- الاستفادة من التوسع في القطاعات والأنشطة الخضراء والمستدامة بوصفها مصدراً للنمو والاستثمار وتوليد فرص العمل الجديدة.
- تنمية المهارات اللازمة للوظائف الخضراء، وإعادة تأهيل العمال المتأثرين بالتحويلات القطاعية والتكنولوجية والبيئية.

2- في مجال السياسات الاجتماعية

أ- الاستثمار في رأس المال البشري وتنمية مهارات المستقبل: إصلاح منظومات التعليم وتمكين الشباب:

- تطوير منظومات التعليم والتدريب التقني والمهني بما يحقق مواءمة أفضل بين مخرجاتها واحتياجات أسواق العمل الحالية والمستقبلية.
- التوسع في التدريب العملي والتلمذة الصناعية والتعلم القائم على العمل، مع إشراك أصحاب العمل في تحديد الاحتياجات مهارية وتطوير البرامج التدريبية.
- ترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة، وتوسيع برامج إعادة التأهيل ورفع وتحديث المهارات، مع إيلاء اهتمام خاص للمهارات الرقمية والتكنولوجية، ومهارات التفكير النقدي والإبداع والتحليل بما يسهم في معالجة فجوة المهارات.
- تيسير انتقال الشباب من التعليم والتدريب إلى سوق العمل، من خلال تطوير خدمات التوجيه والإرشاد المهني والمواءمة بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل.
- توسيع الاستفادة من منصات وأدوات التعلم الرقمي المرنة والميسرة، بما يتيح للقوى العاملة فرصاً مستمرة لتطوير مهاراتها ومواكبة التحولات المتسارعة في عالم العمل.
- توجيه المزيد من برامج المهارات والتشغيل وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار بين الشباب والفئات الأكثر تأثراً، بما يوسع قاعدة المشاركة الاقتصادية ويعزز الإدماج الاجتماعي

ب- تمكين المرأة العاملة وترسيخ تكافؤ الفرص

- زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل، ومعالجة العوائق التشريعية والمؤسسية التي تحد من مشاركتها
- تهيئة بيئات عمل آمنة وداعمة، وتشجيع التدابير التي تساعد على التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة، بما يسهم في توسيع مشاركة المرأة واستدامتها في سوق العمل.

- دعم المساواة وعدم التمييز في الاستخدام والمهنة والأجور وفرص التطور المهني، وتعزيز وصول المرأة إلى التدريب والتمويل وريادة الأعمال والقطاعات ذات النمو المرتفع.

ج- تطوير سياسات سوق العمل وتعزيز العمل اللائق ومنظومة الحماية الاجتماعية وذلك عبر :

- اعتماد سياسات سوق عمل نشطة تستجيب للتحولات الاقتصادية والديموغرافية والتكنولوجية، وتحسن المواءمة بين العرض والطلب على المهارات، وتدعم توليد فرص العمل المنتجة واللائقة.
- توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم، وأصحاب الأعمال الصغيرة وتعزيز مرونة نظم الحماية الاجتماعية وقدرتها على الاستجابة للأزمات والصدمات، مع مراعاة كفاءتها واستدامتها المالية.
- تيسير الانتقال التدريجي من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم من خلال مقاربات متوازنة تشجع الامتثال، وتوسع مظلة الحماية الاجتماعية، وتحفظ حقوق العاملين، وتدعم استدامة المنشآت.
- تطوير تشريعات وآليات سوق العمل بما يواكب أنماط العمل الجديدة ويضمن الحقوق الأساسية في العمل، مع تحسين شروط وظروف العمل وتعزيز السلامة والصحة المهنية وفاعلية تفتيش العمل.
- دعم سياسات الأجور واستقرار علاقات العمل وتحسين شروط وظروف بيئة العمل في إطار الحوار الاجتماعي، بما يراعي الخصوصيات الوطنية، ويسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة.

3- في مجال السياسات البيئية والاستدامة

أ- التكيف مع تغير المناخ وتعزيز الصمود عبر:

- إدماج اعتبارات التكيف المناخي في صلب التخطيط التنموي والاستثمار في " مشروعات التكيف المناخي " باعتباره يوفر فرص عمل للشباب ويحمي البيئة.

- إنجاز انتقال طاقي عادل ومنصف وإعداد وتنفيذ خطط وطنية للتكيف تشمل الإدارة المستدامة للموارد المائية، وتطوير بنية تحتية قادرة على الصمود أمام الظواهر المناخية المتطرفة.

ب- التحول نحو اقتصاد أخضر منخفض الكربون عبر:

- التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة ورفع كفاءة الطاقة، ودعم الاستثمار في التقنيات النظيفة، بما فيها الهيدروجين الأخضر وفق الأولويات الوطنية.
- تعزيز الاقتصاد الدائري، وإدارة النفايات، وحماية الموارد الطبيعية والأمن المائي والغذائي، مع تفعيل التشريعات البيئية وإنفاذها وضمان تمويل العمل المناخي والتنمية المستدامة.

4- في مجال الحوكمة واتساق السياسات والتنسيق المؤسسي:

- رفع كفاءة التنسيق بين الجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التشغيل وتنمية المهارات والحماية الاجتماعية، بما يحد من التجزؤ المؤسسي ويرفع الأثر التنموي للسياسات.
- تبسيط الإجراءات ذات الصلة ببيئة الأعمال وسوق العمل وتحسين كفاءة الخدمات، والاستفادة من الحلول الرقمية في تطوير الأداء المؤسسي.
- إدماج تقييم أثر السياسات والبرامج الاقتصادية والتنموية على التشغيل والعمل اللائق والعدالة الاجتماعية ضمن عمليات التخطيط وصنع القرار
- توسيع استخدام البيانات والمؤشرات والأدوات التحليلية في تصميم السياسات ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها، بما يرسخ نهج السياسات القائمة على الأدلة
- تشجيع تبادل التجارب والخبرات والممارسات الناجحة بين الدول العربية في مجالات الحوكمة والتنمية البشرية وسوق العمل والحماية الاجتماعية

القسم الثاني :

- قرار بشأن تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2025 .

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 – 20 سبتمبر/ أيلول 2026)

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي بشأن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2025 (القسم الثاني من البند الأول).

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي،

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقرر :

1. أخذ العلم بنشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له) خلال عام 2025، مع الإشادة بالفعاليات والأنشطة المنفذة.

2. توجيه الشكر والتقدير لأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية ، والمنظمات العربية والدولية التي ساهمت في تنفيذ هذه الفعاليات.

3. توجيه الشكر للمدير العام لمكتب العمل العربي والعاملين به، والمعاهد والمراكز التابعة على الجهود التي بذلوها في تنفيذ البرامج والأنشطة لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

* * *

ملاحق القسم الثاني :

الملحق رقم (1) : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (45) للجنة الحريات النقابية
(أبريل / نيسان 2026).

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 – 20
سبتمبر / أيلول 2026) ،

وبعد الاطلاع على تقرير نتائج أعمال الدورة (45) للجنة الحريات النقابية (أبريل/
نيسان 2026) (الملحق رقم (1) من القسم الثاني/ البند الأول) ،
وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقرر :

1. أخذ العلم بنتائج أعمال الدورة (45) للجنة الحريات النقابية (أبريل / نيسان
2026).

2. الإشادة بجهود منظمة العمل العربية في تعزيز الحوار الاجتماعي وترسيخ
وتعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي والحفاظ على مكتسبات
الطبقة العاملة في ظل الظروف والأزمات التي تمر بها المنطقة العربية.

* * *

الملحق رقم (2) : قرار بشأن تقرير نتائج أعمال الدورة (24) للجنة شئون عمل المرأة العربية (الكويت ، 7 ديسمبر / كانون الأول 2025)

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 – 20 سبتمبر/ أيلول 2026) ،

وبعد الاطلاع على تقرير نتائج أعمال الدورة (24) للجنة شئون عمل المرأة العربية (الكويت ، 7 ديسمبر/ كانون الأول 2025) (الملحق رقم (2) من القسم الثاني/ البند الأول)،

وبنتيجة المناقشات والمداولات،

يقرر :

1- أخذ العلم بنتائج أعمال الدورة (24) للجنة شئون عمل المرأة العربية (الكويت، 7 ديسمبر/ كانون الأول 2025).

* * *

**الملحق رقم (3) : قرار بشأن تقرير مرئيات منظمة العمل العربية في تنفيذ الرؤية العربية
2045 .**

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 – 20 سبتمبر/ أيلول 2026) ، وبعد الاطلاع على تقرير مرئيات منظمة العمل العربية في تنفيذ الرؤية العربية 2045. (الملحق رقم (3) من القسم الثاني / البند الأول) ،
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الإدارة في دورته (104) ، بشأن مرئيات منظمة العمل العربية في تنفيذ الرؤية العربية 2045.
وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقرر :

1. أخذ العلم بتقرير مرئيات منظمة العمل العربية في تنفيذ الرؤية العربية 2045.
2. تكليف مكتب العمل العربي بتقديم تقرير متابعة سنوي بشأن أنشطة وبرامج المنظمة في إطار تنفيذ الرؤية العربية 2045 للعرض على الدورات القادمة لمؤتمر العمل العربي.

* * *

البند الثاني

النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 - 20 سبتمبر/ أيلول 2026) ،

وبعد الاطلاع على البند الثاني من جدول الأعمال بشأن تقرير عن نتائج أعمال دورتي مجلس إدارة منظمة العمل العربية فيما بين الدورة (51) والدورة (52) لمؤتمر العمل العربي.

وبعد الاستماع إلى الكلمة التي ألقاها نائب رئيس مجلس الإدارة في الجلسة الافتتاحية،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي ،
وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

**أولاً : قرار بشأن تقرير نتائج أعمال دورتي مجلس إدارة منظمة العمل العربية
(103 - 104) فيما بين الدورتين (51) و (52) لمؤتمر العمل العربي:**

يقرر :

1. أخذ العلم بنتائج أعمال مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورتيه المنعقدتين فيما بين دورتي مؤتمر العمل العربي (51) لعام 2025 و (52) لعام 2026 ، وهما :
 - الدورة العادية (103)، (القاهرة ، 11 - 12 أكتوبر / تشرين الأول 2025).
 - الدورة العادية (104)، (القاهرة ، 4 - 5 أبريل / نيسان 2026) .
2. توجيه الشكر والتقدير للسيد رئيس مجلس الإدارة والسيدات والسادة أعضاء مجلس الإدارة على الجهود التي بذلوها.

* * *

ثانياً : ملاحق البند الثانى :

1- الملحق الأول : قرار بشأن تقرير نتائج أعمال الدورة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة ، من 31 أغسطس / آب إلى 3 سبتمبر/ أيلول 2025) .

يقرر :

1. أخذ العلم بتقرير نتائج أعمال الدورة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة ، من 31 أغسطس / آب إلى 3 سبتمبر/ أيلول 2025) .
2. تكليف مكتب العمل العربي بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة ذات الصلة بمنظمة العمل العربية.

* * *

2- الملحق الثاني : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (117) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة ، 1 – 5 فبراير/ شباط 2026) .

يقرر :

1. أخذ العلم بتقرير نتائج أعمال الدورة (117) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة ، 1 – 5 فبراير/ شباط 2026) .
2. تكليف مكتب العمل العربي بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة ذات الصلة بمنظمة العمل العربية.

* * *

البند الثالث

متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق

- قرار بشأن متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق :

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 - 20 سبتمبر/ أيلول 2026) ،

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر العمل العربي (2025) (البند الثالث من جدول الأعمال) ،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي ،
وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقرر :

1- أخذ العلم بالإجراءات التي قام بها مكتب العمل العربي لتنفيذ قرارات الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر العمل العربي (2025) .

2- الإشادة بالجهود التي بذلها المدير العام لمكتب العمل العربي ومعاونيه في المكتب والمعاهد والمراكز في تنفيذ قرارات المؤتمر .

* * *

البند الرابع

المسائل المالية والخطة والموازنة

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 – 20 سبتمبر/ أيلول 2026) ،

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بالمسائل المالية والخطة والموازنة (البند الرابع) ،

وبعد الاطلاع على توصيات مجلس الإدارة في هذا الشأن ،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها ممثل السكرتير العام في اللجنة المالية.

وبعد مناقشة توصيات اللجنة المالية المنبثقة عن المؤتمر.

أولاً : قرار بشأن الموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء كما في 2026/9/1.

يقرر :

1. أخذ العلم بالموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء.

2. تقديم الشكر والتقدير إلى الدول التي سددت مساهماتها في موازنة منظمة العمل العربية لعام 2026 وهي كالتالي :

- | | |
|------------------------------------|---------------------------------|
| - المملكة الاردنية الهاشمية | - دولة الإمارات العربية المتحدة |
| - مملكة البحرين | - الجمهورية التونسية |
| - المملكة العربية السعودية | - جمهورية السودان |
| - جمهورية العراق | - سلطنة عُمان |
| - دولة قطر | - دولة الكويت (القسط الأول) |
| - جمهورية مصر العربية | - المملكة المغربية |
| - الجمهورية الإسلامية الموريتانية. | |

■ وكذلك الدول التي سددت على حساب المتأخرات وهي :-

- الجمهورية اللبنانية.

- المملكة المغربية.

3. مناشدة الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2026 والدول التي عليها متأخرات عن سنوات سابقة بتسديد مساهماتها.

4. تقديم الشكر للمدير العام لمنظمة العمل العربية على جهوده المبذولة في التواصل مع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات عن سنوات سابقة، والتي أفضت إلى سداد بعض الدول لمتأخراتها في موازنة المنظمة.

5. حث الدول الأعضاء التي عليها متأخرات للاستفادة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2275) بتاريخ 2020/2/6 بشأن جدولة متأخراتها.

* * *

ثانياً : (أ) قرار بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية لمنظمة العمل العربية، وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 لكل من:

1- مكتب العمل العربي .

2- المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة.

يقرر:

1- بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية لمنظمة العمل العربية ورد مكتب العمل العربي على ملاحظات هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي لمكتب العمل العربي للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 :

* المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي لمكتب العمل العربي / القاهرة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31.

2- بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ورد المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر، وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 .

* المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 .

3- بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ورد المركز العربي لتنمية الموارد البشرية - طرابلس - ليبيا، وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31.

* المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمركز العربي لتنمية الموارد البشرية - طرابلس - ليبيا للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 .

4- بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ورد المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم ، وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 .

* المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 .

5- بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ورد المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق، وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 .

* المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 .

* * *

(ب) قرار بشأن تقرير الرقابة الداخلية.

يقرر :

- 1- أخذ العلم بالتقرير .
- 2- تكليف مكتب العمل العربي باتخاذ كافة الإجراءات بشأن تنفيذ التوصيات والملاحظات التي وردت في التقرير.

* * *

ثالثاً: قرار بشأن خطة منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة لها) لعامي (2027 – 2028) :

يقرر :

الموافقة على خطة منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة لها) لعامي (2027 – 2028) .

* * *

رابعاً: قرار بشأن موازنة منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة لها) لعامي (2027 - 2028) ،

يقرر :

1- مكتب العمل العربي :

- اعتماد موازنة مكتب العمل العربي لعام 2027 بمبلغ (4200000) دولار أمريكي ، ولعام 2028 بمبلغ (4200000) دولار أمريكي، وتمول على النحو التالي :

المساهمات (التمويل)	موازنة 2027	موازنة 2028
مساهمات الدول الأعضاء	3900000	3900000
التمويل الذاتي	300000	300000
المجموع	4200000	4200000

2- المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر:

- اعتماد موازنة المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر لعام 2027 بمبلغ إجمالي قدره (500000) دولار أمريكي ، وموازنته لعام 2028 بمبلغ إجمالي قدره (500000) دولار أمريكي ، وتمول على النحو التالي:

المساهمات (التمويل)	موازنة 2027	موازنة 2028
50 % مساهمة الحكومة الجزائرية	200000	200000
50 % مساهمة منظمة العمل العربية	200000	200000
التمويل الذاتي	100000	100000
المجموع	500000	500000

3- المركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس:

- اعتماد موازنة المركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس لعام 2027 بمبلغ إجمالي قدره (472250) دولار أمريكي ، وموازنته لعام 2028 بمبلغ إجمالي قدره (472250) دولار أمريكي ، وتمول على النحو التالي :

المساهمات (التمويل)	موازنة 2027	موازنة 2028
70 % مساهمة دولة المقر ليبيا	283675	283675
30 % مساهمة منظمة العمل العربية	121575	121575
التمويل الذاتي	67000	67000
المجموع	472250	472250

4- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق :

- اعتماد موازنة المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق لعام 2027 بمبلغ إجمالي قدره (450000) دولار أمريكي ، وموازنته لعام 2028 بمبلغ إجمالي قدره (450000) دولار أمريكي ، وتمول على النحو التالي :

المساهمات (التمويل)	موازنة 2027	موازنة 2028
50 % مساهمة الحكومة السورية	200000	200000
50 % مساهمة منظمة العمل العربية	200000	200000
التمويل الذاتي	50000	50000
المجموع	450000	450000

5- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم :

- اعتماد موازنة المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم لعام 2027 بمبلغ إجمالي قدره (200000) دولار أمريكي ، وموازنته لعام 2028 لمبلغ إجمالي قدره (200000) دولار

أمريكي ، وتمول على النحو التالي :

المساهمات (التمويل)	موازنة 2027	موازنة 2028
30 % مساهمة الحكومة السودانية	60000	60000
70 % مساهمة منظمة العمل العربية	140000	140000
المجموع	200000	200000

خامساً : قرار بشأن التوصيات العامة للجنة المالية :

يقرر

- 1- دعوة منظمة العمل العربية إلى تقديم تصور حول سداد متأخرات الدول الأعضاء لصالح المنظمة إلى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها غير العادية المقرر عقدها بتاريخ 20 / 12 / 2026 ، لمناقشته ضمن البند المعروض على جدول أعمال اللجنة التصور الذي أعدته الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول العربية الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة حول بلورة آلية جديدة لسداد المتأخرات على الدول لصالح المنظمات العربية المتخصصة .
- 2- دعوة ممثلي الدول الأعضاء من أطراف الإنتاج الثلاثة إلى إجراء اتصالاتهم مع أصحاب القرار في دولهم وتوضيح أهمية دفع حصص دولهم في موازنة المنظمة لما لذلك من أثر مباشر على ديمومة عمل المنظمة ومواصلة تنفيذها للأنشطة والبرامج المقررة.
- 3- على الدول التي تضم المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة سداد المبالغ المستحقة عليها من أجل تحقيق أهدافها ورسالتها والمتضمنة خدمة أطراف الإنتاج الثلاثة.
- 4- توجيه الشكر والتقدير إلى القطاعين الاقتصادي والاجتماعي (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تعاونه المثمر مع منظمة العمل العربية.
- 5- توجيه الشكر لمنظمة العمل العربية على جهودها المبذولة في الالتزام بتوصيات هيئة الرقابة المالية والإدارية وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال تحسين الإجراءات المالية والإدارية.

البند الخامس

تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

- قرار بشأن تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية :

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فى دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026) ،

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية ،
(البند الخامس من جدول الأعمال) ،

وبعد الاطلاع على توصية مجلس الإدارة فى دورته (104) (القاهرة، 4 - 5 أبريل / نيسان 2026) .

وبعد مناقشة تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية المنبثقة عن المؤتمر،

يقرر :

1- اعتماد تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية مع الأخذ بالملاحظات التي أقرها المؤتمر العام (مرفق رقم 2).

2- توجيه الشكر والتقدير للمدير العام لمنظمة العمل العربية وأعضاء لجنة الخبراء القانونيين على الجهود التي بذلت في اعتماد منهجية جديدة لإعداد التقرير، وللحرص على التطوير المستمر للنشاط المعيارى بمنظمة العمل العربية.

* * *

البند السادس

مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (114)

لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2026)

- قرار بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، 1 - 12 يونيو / حزيران 2026)

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026) ،

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بمذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، 1 - 12 يونيو / حزيران 2026) (البند السادس من جدول الأعمال) ،

وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي،
وبنتيجة المناقشات والمداولات،

يقرر :

1. أخذ العلم بما تضمنته وثيقة البند من معلومات حول أنشطة واجتماعات منظمة العمل العربية على هامش أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، 1 - 12 يونيو / حزيران 2026)، وبما حققته هذه الاجتماعات من نتائج وما أسفرت عنه هذه الدورة من نتائج ومخرجات.

2. إدانة الانتهاكات والممارسات غير الإنسانية المرتكبة بحق عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (الجنوب اللبناني والجولان السوري) من قبل سلطات الاحتلال، والتي تضمنها ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول وضع عمال الأراضي العربية المحتلة ، وما ورد في كلمات الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (الجنوب اللبناني والجولان السوري) باعتبارها تتعارض مع المواثيق الدولية وتمثل انتهاكاً صارخاً للقيم والمبادئ الإنسانية الدولية.

3. التأكيد على ملاحظات وتوصيات المجموعة العربية حول ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية بشأن " وضع عمال الأراضي العربية المحتلة "، وعلى ضرورة أن يشمل جدول زيارات

بعثة تقصي الحقائق جنوب لبنان لتضمنين ما يحدث على أرض الواقع من انتهاكات من قبل سلطات الاحتلال.

4. مطالبة منظمة العمل الدولية بضرورة تخصيص جلسة ضمن جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي لمناقشة ملحق تقرير المدير العام حول " وضع عمال الأراضي العربية المحتلة " كما حدث في الدورة 112 لعام 2024، وذلك في إطار مناقشة ما تضمنه تقرير بعثة تقصي الحقائق وضرورة فضح ما تقوم به سلطات الاحتلال من انتهاكات غير إنسانية في حق عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (الجنوب اللبناني والجولان السوري).

5. تثمين الدور والجهود التي اضطلعت بها المجموعة العربية، بالتنسيق مع منظمة العمل العربية، في دعم وتبني القرار الخاص بعضوية دولة فلسطين في منظمة العمل الدولية وحققها في المشاركة في اجتماعاتها وأجهزتها المختلفة، والذي اعتمدته الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي، عقب عملية تصويت حُسمت بأغلبية كاسحة لصالح دولة فلسطين.

6. توجيه الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنتي الصياغة والتنسيق المنبثقتين عن الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية، على جهودهم المبذولة في إيصال رؤية وأهداف الدول العربية فيما يخص عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (الجنوب اللبناني والجولان السوري)، والدفاع عن كافة القضايا التي تخص المنطقة العربية، والعمل في إطار الموقف العربي الذي تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع التنسيقي.

7. الإشادة بالجهود المتميزة التي بذلها المدير العام لمنظمة العمل العربية في الإعداد والتنظيم والإشراف على تنفيذ جميع أنشطة واجتماعات المنظمة المنعقدة على هامش أعمال الدورة (114) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، 1 – 12 يونيو / حزيران 2026)، وتوفير كافة المقومات التي أسهمت في إنجاح هذه الاجتماعات وتعزيز مخرجاتها.

8. مواصلة دعم جهود منظمة العمل العربية في ترسيخ وتعزيز علاقات التعاون مع منظمة العمل الدولية، بما يكفل توحيد الرؤى والمواقف العربية والدفاع عن المصالح المشتركة في مجالات العمل والعمال والتنمية المستدامة، تحقيقاً لمزيد من الإنجازات والمكاسب التي تلبي تطلعات الدول العربية وتواكب أولوياتها واحتياجاتها المستقبلية.

* * *

البند السابع

التغيرات المناخية وتأثيراتها على بيئة العمل.

- قرار بشأن التغيرات المناخية وتأثيراتها على بيئة العمل :

إن مؤتمر العمل العربى المنعقد فى دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 – 20 سبتمبر/ أيلول 2026) ،

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بشأن التغيرات المناخية وتأثيراتها على بيئة العمل (البند السابع من جدول الأعمال) ،

وبعد مناقشة تقرير اللجنة الفنية المنبثقة عن المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع ،

يقرر :

- اعتماد تقرير لجنة التغيرات المناخية وتأثيراتها على بيئة العمل ، مع الأخذ بالملاحظات التي أقرها المؤتمر العام (مرفق رقم 3).

* * *

البند الثامن

المؤسسات الناشئة .. فرص واعدة في ظل التحول الرقمي.

- قرار بشأن المؤسسات الناشئة .. فرص واعدة في ظل التحول الرقمي.

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 – 20 سبتمبر/ أيلول 2026) ،

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بشأن المؤسسات الناشئة .. فرص واعدة في ظل التحول الرقمي (البند الثامن من جدول الأعمال) ،

وبعد مناقشة تقرير اللجنة الفنية المنبثقة عن المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع ،

يقرر :

- اعتماد تقرير لجنة المؤسسات الناشئة .. فرص واعدة في ظل التحول الرقمي ، مع الأخذ بالملاحظات التي أقرها المؤتمر العام (مرفق رقم 4).

* * *

البند التاسع

تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (53) لمؤتمر العمل العربي (2027)

أولاً : قرار بشأن تحديد مكان وزمان انعقاد الدورة (53) لمؤتمر العمل العربي لعام 2027 :

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 – 20 سبتمبر/ أيلول 2026) ،
وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بتحديد مكان وجدول أعمال الدورة (53) لمؤتمر العمل العربي لعام (2027) (التاسع من جدول الأعمال) ،
وبعد الاطلاع على المادة الخامسة (الفقرتين الأولى والثانية) من دستور منظمة العمل العربية بشأن تحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمر ،
وبعد الاستماع إلى الإيضاحات والمعلومات التي قدمها المدير العام لمكتب العمل العربي،
وعلى ضوء المناقشات ،

يقرر :

- 1- عقد الدورة (53) لمؤتمر العمل العربي في دولة المقر ما لم تتقدم أية دولة عضو بطلب لاستضافة أعمال المؤتمر .
- 2- تفويض المدير العام لمكتب العمل العربي قبول طلب أية دولة عضو ترغب في انعقاد المؤتمر على أرضها ، وإحاطة الدول الأعضاء علماً بذلك في الوقت المناسب.

* * *

ثانياً : قرار بشأن تحديد جدول أعمال الدورة (53) لمؤتمر العمل العربي لعام 2027:

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 – 20 سبتمبر / أيلول 2026) .

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بتحديد مكان و جدول أعمال الدورة (53) لمؤتمر العمل العربي لعام (2027) (التاسع من جدول الأعمال) ،

وبعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي بشأن تحديد جدول أعمال الدورة التالية للمؤتمر ،

وبعد الاطلاع على توصية مجلس الإدارة في دورته (104) بشأن تحديد جدول أعمال الدورة (53) لمؤتمر العمل العربي،

وبعد الاستماع إلى آراء الفرق الثلاثة في الجلسة العامة بشأن الموافقة بالاجماع على التمديد لسعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية لفترة ولاية جديدة.

وعلى ضوء المداولات ،

يقرر :

تحديد جدول أعمال الدورة (53) لمؤتمر العمل العربي (2027) على النحو التالي :

1. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.
2. النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.
3. متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.
4. المسائل المالية والإدارية.
5. تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
6. مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (115) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2027).
7. تشكيل الهيئات الدستورية.
8. مناقشة أولى بشأن إصدار أداة معيارية حول " الإجهاد الحراري ".
9. البند الفني حول " حماية الأجور في عصر التحول الرقمي وأنماط العمل الجديدة ".
10. البند الفني حول " الذكاء الاصطناعي التوليدي في الدول العربية وتأثيره على مستقبل العمل ".

11. البند الفني حول دعم أسواق العمل العربية وتعزيز التشغيل في الدول العربية المتأثرة بالنفراعات والأزمات.

12. تحديد مكان وزمان وجدول أعمال الدورة (54) لمؤتمر العمل العربي (2028).

* * *

البند العاشر

قرار بشأن الدعم الفني والمؤسسي لإعادة بناء سوق العمل وتنمية الموارد البشرية، ودعم تطوير منظومة تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية في جمهورية السودان، خلال مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 - 20 سبتمبر/ أيلول 2026)،

وبعد الاطلاع على مذكرتي وزارة الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية، والمندوبية الدائمة لجمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية، بشأن طلب الدعم الفني والمؤسسي لإعادة بناء سوق العمل وتنمية الموارد البشرية، ودعم تطوير منظومة تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية في جمهورية السودان، خلال مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

وبالإشارة إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته (117) بتقديم الدعم والمساعدة لجمهورية السودان في مجال تنمية قدرات الموارد البشرية السودانية.

وإيماناً بأهمية التضامن العربي الفعال لدعم السودان في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار، وتخفيف الآثار العميقة للحرب على سوق العمل والقوى العاملة.

واستناداً إلى اختصاصات منظمة العمل العربية في دعم أطراف الإنتاج الثلاثة، وتعزيز منظومة تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية، وتعزيز سياسات العمل والتشغيل، وتنمية الموارد البشرية، وتعزيزاً للدور الذي تقوم به منظمة العمل العربية في دعم أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية السودان،

ووفقاً لنص المادة (21) من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي ،

وبعد الاستماع إلى آراء الفرق الثلاث ، وممثل الحكومة السودانية ،

وبنتيجة المناقشات والمداولات ،

يقرر :

1. الترحيب بجهود التعافي وإعادة الإعمار في جمهورية السودان، والموافقة على المقترح المقدم من وزارة الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية، والمندوبية الدائمة لجمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية، بشأن طلب الدعم الفني والمؤسسي لإعادة بناء سوق العمل وتنمية

الموارد البشرية، ودعم تطوير منظومة تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية في جمهورية السودان، خلال مرحلة التعافي وإعادة الإعمار. (مرفق رقم 5).

2. تكليف منظمة العمل العربية بالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية بجمهورية السودان بتنفيذ المقترح المقدم

3. تثمين جهود منظمة العمل العربية في دعم قطاع العمل وتنمية الموارد البشرية في جمهورية السودان، والإشادة بجهود المنظمة في متابعة تنفيذ القرار رقم (2531) الصادر عن الدورة (117) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنمية قدرات الموارد البشرية السودانية، وعقد أنشطة بمدينة الخرطوم للمساهمة في إعادة الإعمار ودعوتها إلى مواصلة جهودها في هذا المجال.

4. دعوة وزارات العمل في الدول العربية إلى دعم برامج التوأمة ونقل الخبرات وتدريب المدربين وتأهيل مفتشي العمل بجمهورية السودان، والاستفادة من التجارب العربية الناجحة في تحديث منظومة التفتيش والسلامة والصحة المهنية بالسودان.

5- دعوة منظمة العمل العربية إلى التنسيق مع أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية لتقديم أوجه الدعم الممكنة لإعادة بناء سوق العمل وتنمية الموارد البشرية في جمهورية السودان، ودعم تطوير منظومة تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية، والتنسيق مع المنظمات العربية والدولية المناظرة لتقديم مبادرات مبتكرة وبرامج تدريبية تستهدف كوادرات الخدمة المدنية ومراكز التدريب المهني المتضررة من جراء الحرب بما يعزز قدرات حكومة جمهورية السودان على التعافي المؤسسي.

6- دعوة الصناديق ومؤسسات التمويل والتنمية العربية إلى المساهمة في دعم البنية الفنية واللوجستية والتحول الرقمي والربط الشبكي لأجهزة تفتيش العمل في السودان، بما يعزز كفاءتها واستدامتها خلال مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

* * *

البند الحادي عشر :

قرار بشأن تمديد ولاية المدير العام لمنظمة العمل العربية لفترة ولاية جديدة :

قرار بشأن تمديد ولاية المدير العام لمنظمة العمل العربية لفترة ولاية جديدة.

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الثانية والخمسين (القاهرة ، 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026) .

وبعد الاستماع إلى آراء الفرق الثلاثة في الجلسة العامة بشأن التمديد لسعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية لفترة ولاية جديدة ، وموافقتها بالإجماع على التجديد وذلك استناداً إلى ما حققه من إنجازات ونقلة نوعية مالياً وإدارياً وفنياً في أداء المنظمة وتعزيز مكانتها وحضورها عربياً ودولياً وجهوده المخلصه في تطوير عمل المنظمه وتعزيز علاقاتها بأطراف الانتاج الثلاثة والدور الذي قام به في ترسيخ الحوار الاجتماعي وتطوير الشراكات وأهمية البناء على ما تحقّق من مكتسبات وخبرات واستكمال مسيرة التطوير والثقة الكاملة بقدرته على مواصلة مسيرة الإنجاز وتعزيز دور المنظمة ومكانتها في خدمة العمل العربي المشترك.

واستكمالاً للنهج البناء في إدارة المنظمة لتحقيق المزيد من الإنجازات والنجاحات التي ستعزز من مكانة المنظمة،

وعلى ضوء المداولات ،

يقرر :

1. الموافقة بالإجماع على التمديد لسعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية لفترة ولاية جديدة (إبريل / نيسان 2027 - إبريل / نيسان 2031) .
2. تكليف مكتب العمل العربي باتخاذ كافة الإجراءات النظامية والإدارية في هذا الشأن .

* * *

الدكتور / سرالختم الأمين عبد القادر
نائب رئيس المؤتمر

فايز علي المطيري
المدير العام لمنظمة العمل العربية
سكرتير عام المؤتمر



المدير العام

رقم الصادر:
المرفقات:
التاريخ:

برقية

فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية

بمناسبة اختتام أعمال الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر العمل العربي، التي انعقدت في القاهرة خلال الفترة من 13 إلى 20 سبتمبر/أيلول 2026، برعاية فخامتكم الكريمة، وبمشاركة أصحاب المعالي السادة الوزراء، ورؤساء وأعضاء الوفود ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة من حكومات وأصحاب أعمال وعمال في 21 دولة عربية، إلى جانب ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة؛ يشرفنا أن نرفع إلى فخامتكم، باسم أعضاء المؤتمر، أسى عبارات الشكر والتقدير على رعايتكم لأعمال مؤتمرنا، وما تجسده هذه الرعاية من دعمٍ راسخ لمنظمة العمل العربية، واهتمامٍ بقضايا العمل والتشغيل، وتعزيزٍ لمسيرة العمل العربي المشترك. كما نعرب عن بالغ تقديرنا لما تحظى به منظمة العمل العربية في دولة المقر، جمهورية مصر العربية من دعمٍ وتعاونٍ متواصلين، وما أُحيطت به وفود المؤتمر من حفاوة استقبال وكرم ضيافة وتسهيلات أسهمت في إنجاح أعمال مؤتمرنا.



المدير العام

رقم الصادر:
المرفقات:
التاريخ:

وإننا، إذ نختم أعمال مؤتمرنا، نشمّن عاليًا الدور الذي تضطلع به جمهورية مصر العربية في دعم مؤسسات العمل العربي المشترك، ونحن على ثقة بأن مصر ستظل، بقيادة فخامتكم الحكيمة والرشيّدة، سندًا لكل جهدٍ يعزز مسارات التنمية والتشغيل، ويخدم تطلعات شعوب وطننا العربي.

نسأل الله العليّ القدير أن يحفظ مصر وشعبها، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار، وأن يوفق فخامتكم ويسدّد خطاكم لما فيه خير مصر ورفعتهما.

وتفضلوا، فخامة الرئيس، بقبول فائق الاحترام والتقدير.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

فايز علي المطيري
المدير العام
لمنظمة العمل العربية
سكرتير عام المؤتمر

الدكتور / سرالختم الأمين عبد القادر
نائب رئيس المؤتمر